جامعة عين شمس
كلية التجارة
قسم إدارة الأعمال

٢١٨٤
٥٨٥١

الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية

منهج فكرى، ودراسة ميدانية دولية مقارنة

رسالة

إعداد

الغريب محمود ناصر ٨٠٢٤ رقم القيد

الخبير بمركز الاقتصاد الإسلامي
بالمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية

٣٠٢
٦٥٨,٤٠٧٠٢

بحث مقدم الى كلية التجارة جامعة عين شمس
لإستيفاء متطلبات درجة دكتوراه الفلسفة فى إدارة الأعمال

إشراف

الأستاذ الدكتور/ سيد محمود الهوارى
أستاذ ورئيس قسم إدارة الأعمال بالكلية

١٩٩١

الله
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله، وابتغوا اليه الوسيلة، وجاهدوا في سبيله لعلكم تفلحون"

صدق الله العظيم

المائدة [٣٥]

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

تتكون لجنة المناقشة والحكم على الرسالة من السادة:

الاستاذ الدكتور/سيد الهوارى
استاذ ورئيس قسم ادارة الاعمال بالكلية — مشرفا ورئيسا

الاستاذ الدكتور/حسن غـــلاب
عميد كلية التجارة - جامعة عين شمس — عضـــــوا

الاستاذ الدكتور/فؤاد شـــاكر
مدير عام الرقابة على البنوك
البنك المركزى المصرى — عضـــــوا

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين ، الذى بنعمته وفضله تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين ، وبعد ... ، فان الفضل كل الفضل ـ لله أولاً وآخراً ، وظاهراً وباطناً ، والشكر له ـ سبحانه ـ على عظيم عونه ، وكريم لطفه ، أن هيّأ لى من أمرى رشدا ، فشد من أزرى ، وحَمانى من ضعفى ، ووهبنى الصبر والمثابرة .

والحمد لله على حُسْن الاختيار ، وسلامة المُبتدأ والمسار ، وأن قيّض لى دائما من عباده الأخْيار ، ذوى فضلٍ واعتبار ، الذين جَهِدوا وجاهدوا ، وصبروا وصابروا ، ارشاداً وترشيداً ، كى يكون الحق فيما نقول ، والصدق فيما ننشد من أصول ، ولما كان نسب الفضل لاهْله واجباً ، فان المكان لايكفى لحصر كل من له فضل علىّ ، تربيةً وتعليماً ، وعوناً وتدعيماً ، ونُصْحاً وتذكيراً ، وارشاداً وترشيداً ، فما أكون عليه أو منه ـ أيا ماكان ـ هو ثمرة أنضجها كل هؤلاء ، وهم أصحاب حقوق على ، لن أوفيهم حقوقهم مهما فعلت ، وانما أحسبهم جميعا قد فعلوا ذ لك ابتغاء مرضاة الله ، وماكان لله دام واتصل ، فجزاؤهم عنده ـ عز وجل ـ القادر على المثوبة والجزاء ، أما عنى ، فلا أجد ما أملكه غير تضرعى لقيّوم السموات والارْض ان يكون خير هذا العمل ونفعه فى ميزان حسنات هؤلاء جميعا يوم القيامة ، وأن يكون جهدى وجهدهم لنفع هذه الامّة ، فى الحاضر والمستقبل ، فلهؤلاء ـ على العموم ـ أقدم شكرى وتقديرى، وأوجه الشكر والتقدير ـ على الخصوص إلى استاذى الدكتور / سيد الهوارى الذى لن أوفيه حقه فى فضله مهما فعلت ، فجزاه الله خيرا واكرمه عن طيب رعايته لى ولغيرى من الباحثين ، كما أقدم شكرى الى الاستاذ الدكتور / فوّاد شاكر الذى أكرمنى بملاحظاته ومتابعاته ، ثم بموافقته على المشاركة فى لجنة المناقشة ، وأقدم شكرى الى الاستاذ الدكتور / حسن غلاّب عميد الكلية على كريم قبوله للمشاركة فى لجنة المناقشة .

وفى هذا المقام لايفوتنى أن أذكر بكل التقدير والعرفان من وقفت معى طوال سِنِىّ رحلة البحث ، دون كللٍ أو مللٍ ؛ زوجتى الفاضلة، فكم عانت صابرة محتسبة ، فجزاها الله عن ذلك بكل خير ، واكرمها بقدر عطائها فى الدنيا والآخرة ، انه سبحانه خير مجيب ، وهو نعم المولى والنصير .

.. .. ..

فهرس المحتويات

١ الاطار العام للدراسة

	صفحه
١/١ خلفية الدراسة	٢
١/٢ بيان المشكلة	٧
١/٣ فرضيات الدراسة	١١
١/٤ اهداف الدراسة	١٢
١/٥ منهج الدراسة	١٣
١/٦ خطة الدراسة	١٧
١/٧ حدود الدراسة	١٩

٢ مراجعة النظرية: اساسيات نظام الرقابة المصرفية

٢/١ اهداف الرقابة المصرفية:	٢٣
٢/١/١ نطاق الرقابة المصرفية	٢٣
٢/١/٢ اشتقاق اهداف الرقابة المصرفية	٢٧
٢/٢ ضوابط الرقابة المصرفية:	٣١
٢/٢/١ ضوابط التاسيس	٣١
٢/٢/٢ ضوابط الادارة والنشاط	٣٣
٢/٢/٣ ضوابط التغيرات	٣٤
٢/٣ معايير الرقابة المصرفية:	٣٦
٢/٣/١ المعايير الكمية	٣٦
٢/٣/٢ المعايير النوعية	٣٧
٢/٤ اساليب المتابعة والقياس:	٤٠
٢/٤/١ المتابعة الفنية	٤٠
٢/٤/٢ التفتيش المصرفي الميداني	٤٢
٢/٥ اساليب التصحيح والجزاءات:	٤٧
٢/٥/١ الاقناع الادبي	٤٨
٢/٥/٢ الاوامر والتعليمات	٤٨
٢/٥/٣ الجزاءات	٤٩
٢/٥/٤ التدخل الاداري المباشر	٥٠
٢/٥/٥ الشطب والغاء الترخيص	٥٠

٣ تحليل اهداف الرقابة المصرفية التقليدية

	صفحة
٣/١ حماية اموال الودائع:	٥٥
٣/١/١ طبيعة الودائع فى البنوك التقليدية	٥٥
٣/١/٢ طبيعة الودائع فى البنوك الاسلامية	٥٧
٣/١/٣ تأثير خصائص الودائع على تحقيق هدف الحماية	٥٨
٣/١/٤ الوسائل المستخدمة لتحقيق حماية الودائع	٦٥
٣/٢ ضبط حركة النقود والائتمان فى حدود آمنة:	٧٢
٣/٢/١ البنوك التقليدية والتوسع النقدى	٧٢
٣/٢/٢ تحليل عناصر الدور النقدى للبنوك التقليدية	٧٥
٣/٢/٣ تحليل عناصر الدور النقدى للمصارف الاسلامية	٧٩
٣/٣ توجيه النشاط التمويلى	٨٤

٤ تحليل الضوابط التنظيمية والادارية للرقابة المصرفية

٤/١ تحليل ضوابط التأسيس:	٨٩
٤/١/١ ضوابط التأسيس التقليدية	٨٩
٤/١/٢ تحليل ضوابط التأسيس من منظور المصارف الاسلامية	٩٢
٤/٢ تحليل ضوابط الادارة والنشاط	٩٤
٤/٢/١ ضوابط الادارة والنشاط التقليدية	٩٤
٤/٢/٢ تحليل الضوابط من منظور المصارف الاسلامية	٩٥
٤/٣ تحليل ضوابط التغيرات:	٩٩
٤/٣/١ زيادة وتخفيض راس المال	٩٩
٤/٣/٢ التوسع فى الفروع	١٠٠
٤/٣/٣ عمليات الاندماج	١٠١
٤/٣/٤ ايقاف النشاط والتصفية	١٠٢

٥ تحليل معايير الرقابة المصرفية التقليدية

	صفحة
١/٥ تحليل معايير الرقابة المصرفية الكمية:	١٠٥
١/١/٥ نسبة الاحتياطى النقدى	١٠٥
٢/١/٥ نسبة السيولة	١١٥
٣/١/٥ اسعار الفائدة والخصم	١١٩
٤/١/٥ السقوف الائتمانية الكلية	١٢٢
٢/٥ تحليل معايير الرقابة المصرفية النوعية:	١٢٨
١/٢/٥ المعايير النوعية للتوسع الائتمانى	١٢٨
٢/٢/٥ الهوامش النقدية للائتمان	١٢٩
٣/٢/٥ الضوابط المباشرة على مجالات الائتمان	١٣١
٤/٢/٥ تحديد انواع الضمانات وشروطها الاقتراضية	١٣٣
٥/٢/٥ اسعار الفائدة والخصم التفضيلية	١٣٥
٣/٥ وظيفة الملجأ الاخير:	١٣٦
١/٣/٥ المفهوم التقليدى لوظيفة الملجأ الأخير	١٣٦
٢/٣/٥ البدائل المقترحة لتنفيذ وظيفة الملجأ الاخير للمصارف الاسلامية	١٣٨

٦ الرقابة المصرفية الحالية على المصارف الاسلامية

١/٦ تصميم الدراسة الميدانى:	١٤٦
١/١/٦ اهداف الدراسة الميدانية	١٤٦
٢/١/٦ مجتمع الدراسة الميدانية	١٤٦
٣/١/٦ الاعداد للدراسة الميدانية	١٤٨
٤/١/٦ تنفيذ الدراسة الميدانية	١٤٩
٥/١/٦ استخدام نتائج الدراسة الميدانية	١٥٠

صفحة

٦/٢ نتائج الدراسة الميدانية: ١٥٢

٦/٢/١ اهداف الرقابة المصرفية من واقع الدراسة الميدانية ١٥٢

٦/٢/٢ الضوابط التنظيمية والادارية للرقابة المصرفية ١٥٤

٦/٢/٣ معايير الرقابة المصرفية الكمية ١٥٦

٦/٢/٤ معايير الرقابة المصرفية النوعية ١٥٩

٦/٢/٥ اساليب المتابعة والقياس ١٦٢

٦/٢/٦ اساليب التصحيح والجزاءات ١٦٣

٦/٣ واقع الرقابة المصرفية الحالية على المصارف الاسلامية في بعض النظم المصرفية: ١٦٥

٦/٣/١ الرقابة على المصارف الاسلامية في جمهورية مصر العربية ١٦٦

٦/٣/٢ الرقابة على المصارف الاسلامية في الامارات العربية المتحدة ١٦٩

٦/٣/٣ الرقابة على المصارف الاسلامية في دولة الكويت ١٧٣

٦/٣/٤ الرقابة على المصارف الاسلامية في جمهورية السودان ١٧٣

٦/٣/٥ الرقابة المصرفية الحالية في جمهورية باكستان ١٧٧

٦/٣/٦ الرقابة المصرفية الحالية في جمهورية ايران ١٨٢

٧ اطار مقترح للرقابة المصرفية على المصارف الاسلامية العربية

٧/١ اهداف الرقابة المصرفية ١٨٩

٧/٢ الضوابط التنظيمية والادارية ١٩٤

٧/٣ المعايير الكمية للرقابة المصرفية ١٩٦

٧/٤ المعايير النوعية للرقابة المصرفية ١٩٧

٧/٥ اساليب المتابعة القياس ١٩٩

٧/٦ اساليب التصحيح والجزاءات ٢٠٢

٨ التوصيات

التوصيـــــات ٢٠٦

٩ الملاحق

٩/١ خصائص المصارف الاسلامية ٢١١
٩/٢ قائمة الاستقصاء العربية ٢٥٧
٩/٣ قائمة الاستقصاء الاجنبية ٢٧٠

١٠ المراجع

١٠/١ المراجع العربية ٢٨٦
١٠/٢ المراجع الاجنبية ٢٩٦

بيان الاشكال والجداول

الرقم	البيان	الصفحة
	أولا : بيان الاشكال	٣٩
٢/١	ضوابط ومعايير الرقابة المصرفية	٣٩
٢/٢	عناصر الرقابة المصرفية	٥٢
	ثانيا : بيان الجداول بالمتن	
٥/١	نسبة السيولة : المكونات الحالية والمعدلة	١١٨
٦/٢	عدد ونسبة قوائم الاستقصاء المستهدفة والمستوفاه	١٤٩
٦/٣	الاوصاف البديلة لدرجات الرأى ووزنها كميا	١٥٠
٦/٤	ترتيب أهداف الرقابة المصرفية من وجهتى نظر المصارف المركزية والاسلامية	١٥٢
٦/٥	مدى صلاحية الاهداف الحالية للرقابة على المصارف الاسلامية	١٥٣
٦/٦	أسباب صلاحية الاهداف الحالية : وجهتى نظر المصارف المركزية والاسلامية	١٥٣
٦/٧	الضوابط التنظيمية والادارية : وجهة نظر المصارف الاسلامية	١٥٤
٦/٨	الضوابط التنظيمية والادارية : وجهة نظر المصارف المركزية	١٥٥
٦/٩	قيم كا ٢ المحسوبة والجدولية بالنسبة للضوابط التنظيمية والادارية	١٥٥
٦/١٠	معايير الرقابة الكمية : وجهة نظر المصارف الاسلامية	١٥٦
٦/١١	معايير الرقابة المصرفية : وجهة نظر المصارف الاسلامية	١٥٧
٦/١٢	قيم كا ٢ المحسوبة والجدولية بالنسبة للضوابط التنظيمية والادارية	١٥٨
٦/١٣	معايير الرقابة النوعية: وجهة نظر المصارف الاسلامية	١٥٩
٦/١٤	معايير الرقابة النوعية: وجهة نظر المصارف المركزية	١٦٠
٦/١٥	قيم كا ٢ المحسوبة والجدولية بالنسبة للمعايير النوعية	١٦١
٦/١٦	مدى الزام المصارف الاسلامية باستخدام نفس النماذج الاحصائية للمتابعة	١٦٢
٦/١٧	أساليب التصحيح والجزاءات : وجهة نظر المصارف الاسلامية	١٦٣
٦/١٨	أساليب التصحيح والجزاءات : وجهة نظر المصارف المركزية	١٦٤
٦/١٩	تلخيص لاهم المعايير والضوابط الرقابة المطبقة على المصارف الاسلامية بمصر	١٦٨
٦/٢٠	تلخيص لنتائج التحليل لعناصر الرقابة المصرفية مقارناً بين الوضع التقليدى والمختلط والاسلامى .	٢٠٥

الرقم	بيان	الصفحة
	ثالثا : بيان الجداول بالملاحق	
م/٢١	توزيع التوظيفات على صيغ التمويل بعدد من المصارف الاسلامية ٠	٢٣٩
م/٢٢	توزيع التوظيفات على مجالات النشاط الاقتصادى فى عدد من المصارف الاسلامية	٢٤١
م/٢٣	جانب الاستخدامات فى ميزانيات المصارف الاسلامية العشرين	٢٤٣
م/٢٤	موقف المصارف الفكرية بخصوص أبعاد التوظيف الثلاثة بالمصارف الاسلامية	٢٤٥
م/٢٥	تلخيص الموقف الفكرى والتطبيقى للمصارف الاسلامية من الخدمات المصرفية التقليدية ٠	٢٤٨

١

الاطار العام للدراسة

١/١ خلفية الدراسة ·
٢/١ بيان المشكلة ·
٣/١ فرضيات الدراسة ·
٤/١ اهداف الدراسة ·
٥/١ منهج الدراسة ·
٦/١ خطة الدراسة ·
٧/١ حدود الدراسة ·

١/١ خلفية الدراسة

شهدت السنوات العشرون الاخيرة ظاهرة مصرفية ومالية جديدة، تتمثل فى انشاء عدد من المصارف ومؤسسات التمويل والاستثمار الاسلامية فى دول اسلامية عديدة فى اسيا وافريقيا وخاصة فى المنطقة العربية، كما يوجد بعضها فى دول غير اسلامية، وقد بلغ عددها اكثر من سبعين مصرفا وشركة.

وابرزت الوثائق التاسيسية لتلك المؤسسات تميزا واضحا فى خصائصها ومبادئها ونظم العمل بها، عن تلك التى تقوم عليها المصارف ومؤسسات التمويل التقليدية، اذ نجد انها:

(١) لا تتعامل بالفوائد الثابتة عند قبول الاموال او عند توظيفها، باعتبار ان الفوائد ربا محرما.

(٢) اوجدت نظما جديدة لقبول الاموال من مصادرها المختلفة فى ضوء العقود الشرعية وبما لا يخالفها.

(٣) اوجدت نظما جديدة للاستثمار وتوظيف الاموال فى اطار صيغ تشغيل الاموال فى الفقه الاسلامى، مثل المضاربة والمشاركة والمرابحة والمتاجرة وغيرها.

(٤) تبنت نظاما للتكافل الاجتماعى يقوم على قبول موارد الزكاة وتنظيم صرفها، وتقديم قروض حسنة، انتاجية او اجتماعية، ومنح امانات عينية او نقدية، والمساهمة فى مشروعات اجتماعية وبيئية.

(٥) طورت الخدمات المصرفية المعروفة بطريقة تتفق والضوابط الشرعية لتشغيل وادارة الاموال.

واثبتت محصلة الممارسة خلال الفترة الماضية امكانية قيام بنك واستمراره ونموه استنادا الى المبادئ والنظم السابقة، فمنذ المحاولة الاولى لاقامة هذه المصارف(١)، يتزايد عدد هذه البنوك باستمرار، وتنتشر جغرافيا فى دول اسلامية عديدة، وينمو حجم عملياتها نموا كبيرا(٢).

---

(١) بنوك الادخار المحلية بمصر من عام ٦٣ - ١٩٦٧ م.

(٢) انظر على سبيل المثال: التقارير المنشورة لبنوك فيصل المصرى، وفيصل السودانى، ودبى الاسلامى، وبيت التمويل الكويتى خلال الفترة من ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٩.